

قلق من عودة الجزائر للاقتراض الخارجي

تصاعدت تحذيرات الأوساط الاقتصادية الجزائرية من العودة لسيناريو الاقتراض الخارجي في ظل تسارع انكماش الاحتياطات المالية واتساع الاختلالات الاقتصادية وغياب أي إجراءات لمعالجتها في ظل الشلل السياسي.

صابر بليدي
صحافي جزائري



القرار الاقتصادي وتفادي مخاطر شروط الجهات المقرضة، بعد تجربة الاقتراض من صندوق النقد الدولي خلال تسعينات القرن الماضي.

ويتوقع الخبير الاقتصادي ورئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور، نضوب احتياطي النقد الأجنبي خلال العام المقبل، لتجد البلاد نفسها أمام خيارات مؤلمة وأخطار شاملة تهدد كيان الدولة بالكامل.

ونذهب رئيس الحكومة السابق مقدم سفي، في تحليله للأوضاع الاقتصادية للبلاد، إلى أن الخطر لا يكمن في الاستدانة بقدر ما يكمن في حوكمة وتسيير إدارة السياسات الاقتصادية. وأشار إلى أن الكثير من مشاريع الخدمات، التي استنزفت الخزينة العمومية، مثل الطريق السريع شرق غرب وميترو الأنفاق، كان بالإمكان إنجازها بالشراكة مع رأس المال الأجنبي.

وأضاف أن الخطاب الشعبي هو الذي أدى إلى عواقب اتفاق جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي خلال تسعينات القرن الماضي، والذي لم يتضمن بيع المؤسسات الحكومية بالدينار الرمزي، ولا تسريح مليون عامل.

وقال إن الحكومة كانت تزيد في ذلك الحين على الجزائريين من خلال تقديم خدمات مجانية وهو ما أدى إلى تفكيك النسيج الاقتصادي الحكومي وصناعة لوبيات القطاع الخاص.



ويتصاعد الجدل بين الجزائريين العاجزين عن تبرير أسباب الأزمات الاقتصادية مثل نقص الأدوية، حيث تشير بيانات إدارة الجمارك إلى تراجع وارداتها بنسبة 20 بالمائة، في وقت يشتكي فيه المرضى من صعوبة الوصول إليها في ظل عجز المؤسسات المحلية عن تلبية الطلب. في المقابل تشهد الأسواق المحلية الكثير من حالات الإغراق بالمنتجات الاستهلاكية، وهو ما يؤكد ارتباط التخطيط الحكومي، الذي يحاول شراء الاستقرار الاجتماعي على حساب الحاجات الحقيقية والأبعاد الاقتصادية. ولا يزال يعتمد بشكل مفرط على صادرات النفط والغاز، التي تعد مصدر الإيرادات الرئيسي للبلاد، وبنسبة تزيد على 93 بالمائة بحسب بيانات إدارة الجمارك.

وتظهر البيانات أن إيرادات الطاقة تراجعت في النصف الأول من العام بنحو 1.3 مليار دولار، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما يؤكد الصعوبات الفنية والإنتاجية التي يواجهها القطاع منذ عدة سنوات، والتي تقاومت بفعل الاضطرابات السياسية والحراك الشعبي الذي تعيشه البلاد منذ فبراير الماضي. وبلغت مداخيل البلاد في النصف الأول من العام نحو 18.96 مليار دولار مقارنة بنحو 20.29 مليار دولار قبل عام، في وقت تراجعت فيه الواردات إلى نحو مليار دولار لتصل إلى 22.14 مليار دولار، بسبب الإجراءات التقشفية، التي لا تعكس الحاجة الحقيقية للأسواق المحلية.

ويجرح محللون أن تتطلب استعادة الثقة في المناخ الاقتصادي الكثير من الوقت والجهود بعد أن أدى اعتقال العشرات من رجال المال والأعمال لأسباب سياسية، إلى تداعيات سلبية واسعة على المناخ الاقتصادي.

وأدت ضغوط عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه الجزائر منذ شهر فبراير الماضي، إلى عجز الحكومة عن إعداد قانون المالية (الموازنة) حتى الآن الأمر الذي يربك عمل المؤسسات الحكومية.

ويقول محللون إن عدم إعداد قانون المالية يفاقم حالة الغموض حول تسيير الشأن الاقتصادي للبلاد، خاصة فيما يتعلق بمخططات الإنفاق والاستثمارات في قطاعات الصحة والتعليم والإدارات المحلية (البلديات والولايات).

وكانت إدارة شركة سونلغاز الحكومية التي تعمل في توليد وتوزيع الكهرباء والغاز، قد أعلنت هذا الأسبوع أنها تخطط للبحث عن تمويل أجنبي، لاستكمال إنجاز مشاريعها المعطلة، في ظل عدم قدرة الخزينة العمومية على توفير التمويل، في أول مؤشر على عودة الجزائر إلى الاقتراض الخارجي.

وكانت الحكومات المتعاقبة خلال العشرين عاما الماضية تفاخر بتفادي اللجوء إلى التمويل الأجنبي، حفاظا على ما كانت تسميه بالسيادة الوطنية وحرية

الجزائر - أرسلت البيانات الرسمية التي أظهرت ارتفاع العجز التجاري إشارة تحذير من تفاقم الفوضى الاقتصادية، بعد أن بلغ في النصف الأول من العام الحالي نحو 3.18 مليار دولار، مقارنة بنحو 2.84 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

ولم تقدم إحصائيات إدارة الجمارك مبررات لذلك الارتفاع، الذي يأتي رغم محاولات ترشيد الإنفاق الحكومي وتقليص استنزاف احتياطات العملات الأجنبية، بعد إعلان البنك المركزي عن إجراءات جديدة لضبط التجارة الخارجية والحملات المعلنه لمكافحة الفساد.

وجاء ارتفاع العجز التجاري رغم تراجع فاتورة واردات البلاد من المواد الغذائية بنحو نصف مليار دولار، لتتراجع إلى نحو 11 بالمائة من إجمالي قيمة الواردات.

وتزامن إعلان البيانات مع تصاعد القلق من استنزاف الاحتياطات المالية بوتيرة متسارعة لتصل في نهاية شهر يونيو الماضي إلى أقل من 70 مليار دولار، بعد أن فقدت نحو 8 مليارات خلال أربعة أشهر.

ويعد ذلك الانخفاض الأسرع من نوعه من لجوء الحكومة الجزائرية إلى السحب من صندوق الاحتياطات المالية في منتصف عام 2014 بعد تراجع إيرادات البلاد نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية.

ويحذر خبراء اقتصاد جزائريون من سرعة انزلاق البلاد إلى أزمات اقتصادية عميقة قد تضطرها قريبا إلى الاقتراض الخارجي، حتى في حال انتهاء الاضطرابات السياسية والاجتماعية في وقت قريب.

ويرجع محللون أن تتطلب استعادة الثقة في المناخ الاقتصادي الكثير من الوقت والجهود بعد أن أدى اعتقال العشرات من رجال المال والأعمال لأسباب سياسية، إلى تداعيات سلبية واسعة على المناخ الاقتصادي.

وأدت ضغوط عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه الجزائر منذ شهر فبراير الماضي، إلى عجز الحكومة عن إعداد قانون المالية (الموازنة) حتى الآن الأمر الذي يربك عمل المؤسسات الحكومية.

ويقول محللون إن عدم إعداد قانون المالية يفاقم حالة الغموض حول تسيير الشأن الاقتصادي للبلاد، خاصة فيما يتعلق بمخططات الإنفاق والاستثمارات في قطاعات الصحة والتعليم والإدارات المحلية (البلديات والولايات).

وكانت إدارة شركة سونلغاز الحكومية التي تعمل في توليد وتوزيع الكهرباء والغاز، قد أعلنت هذا الأسبوع أنها تخطط للبحث عن تمويل أجنبي، لاستكمال إنجاز مشاريعها المعطلة، في ظل عدم قدرة الخزينة العمومية على توفير التمويل، في أول مؤشر على عودة الجزائر إلى الاقتراض الخارجي.

وكانت الحكومات المتعاقبة خلال العشرين عاما الماضية تفاخر بتفادي اللجوء إلى التمويل الأجنبي، حفاظا على ما كانت تسميه بالسيادة الوطنية وحرية

الجزائر - أرسلت البيانات الرسمية التي أظهرت ارتفاع العجز التجاري إشارة تحذير من تفاقم الفوضى الاقتصادية، بعد أن بلغ في النصف الأول من العام الحالي نحو 3.18 مليار دولار، مقارنة بنحو 2.84 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

ولم تقدم إحصائيات إدارة الجمارك مبررات لذلك الارتفاع، الذي يأتي رغم محاولات ترشيد الإنفاق الحكومي وتقليص استنزاف احتياطات العملات الأجنبية، بعد إعلان البنك المركزي عن إجراءات جديدة لضبط التجارة الخارجية والحملات المعلنه لمكافحة الفساد.

وجاء ارتفاع العجز التجاري رغم تراجع فاتورة واردات البلاد من المواد الغذائية بنحو نصف مليار دولار، لتتراجع إلى نحو 11 بالمائة من إجمالي قيمة الواردات.

الطائرات الكهربائية لا تزال بعيدة عن التحليق التجاري

تطوير البطاريات يحتاج 35 عاما للحاق بمحركات الوقود



محاولات حاملة لدخول المنافسة التجارية

توفره البطاريات قبل حاجتها إلى إعادة الشحن.

وحتى لو تمكنت البطاريات من ردم الفجوة، يبقى هناك عامل التكلفة والجدوى الاقتصادية، وسوف تحتاج الحكومات إلى فرض ضرائب مرتفعة جدا على وقود الطيران التقليدي لدعم الطائرات الكهربائية.

وتقول فايننشال تايمز إن التقديرات تشير إلى أن تكاليف 200 دولار لكل كيلومتر/ساعة في الطائرات الكهربائية تتطلب ارتفاع أسعار وقود الطائرات لأكثر من الضعف من 1.90 دولار للغالون حاليا للوصول إلى التعادل.

ومع ذلك يقول الخبراء والمتخصصون إن الطيران الكهربائي أمامه دور يلعبه في صناعة الطيران، وترى رولز رويس أن شركات الطيران يمكنها تطوير محركات هجينة عالية الكفاءة للرحلات القصيرة المدى بحلول نهاية العقد القادم.

كما أن هناك خيارا آخر وهو الطائرات التي تعمل على الوقود الحيوي المحايد من حيث الانبعاثات لأنه منتج من النباتات التي تحبس الكربون بقدر الانبعاثات التي تنتج عن احتراق الوقود المنتج منها.

ومع أن الطائرات التي تعمل بوقود يشبه زيت الطهي، لا تملك بريق الطائرات الكهربائية، إلا أنها تملك فرصا أكبر بكثير للتحليق في الأجواء وخفض الانبعاثات والبصمة الكربونية.

التطوير السريع للجيل الجديد من محركات الطائرات التي تعمل بالوقود التقليدي، وخاصة محركات رولز رويس أترافان، التي ستقلص استهلاك الوقود بنسبة 10 بالمائة.

وتضيف أنه للأسف فإن ذلك لن يقلص الانبعاثات لأن عدد الطائرات سيرتفع بمعدل أسرع من ترشيد استهلاك المحركات، بسبب ارتفاع الطلب على الرحلات والنقل الجوي.

ويقول الخبراء إن وتيرة تطوير البطاريات هي العقبة الكبرى أمام تحقيق أحلام الطيران الكهربائي في وقت قريب.

وتنقل فايننشال تايمز عن أكاديميين في جامعة كاليفورنيا تأكيدهم أن هناك حاجة إلى طاقة محددة لا تقل عن 800 واط ساعة للكيلوغرام الواحد من أجل تحليق طائرة إيرباص أي 600 320 ميل بحري واحد.

والواقع أن تلك الطاقة المطلوبة أكبر 4 مرات مما يمكن أن توفره أحدث البطاريات الحالية. وتشير الأبحاث إلى أن وتيرة تطوير قدرة البطاريات تنمو حاليا بمعدل 4 بالمائة سنويا، ما يعني أنها تحتاج إلى 35 عاما لتسد الفجوة مع محركات الوقود التقليدي.

كما ينبغي طرح أسئلة بشأن السرعة التي ستحققها الطائرات الكهربائية، التي تعتمد عادة على المراوح وهي وسيلة بطيئة للدفع، إضافة إلى مدى الطيران الذي يمكن أن

أوكسيد الكربون، أمرا لا مفر منه، ومؤملا للبعض وهم يقرؤون أحدث التقارير العلمية الدولية عن التغير المناخي.

ولعل أحلام أنصار البيئة هي السبب في كثرة الحديث بثقافة كبيرة عن المستقبل الوشيك لعصر الطائرات الكهربائية، لأن ذلك يبدد فينا شعورا بالارتياح ويخفف شعورنا بالذنب.

ونقلت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية أمس عن وارن إيبست، المدير التنفيذي لشركة رولز رويس لصناعة محركات الطائرات، إقراره بحدوث "خطوات كبيرة ومتسارعة في تطوير الطائرات الكهربائية".

وارن إيبست
الطيران الكهربائي
يحتاج إلى عقود ليتمكن من المنافسة تجاريا

لكنه يقول إن التقدم البطيء في كثافة الطاقة في البطاريات يعني أن الطائرات التي تعمل بالكهرباء بالكامل لن تجد لها مكانا في الطيران التجاري لعقود، إذا تمكنت أصلا من اقتحامه.

ومع ذلك تواصل الشركات عرض أحدث ابتكارات الطيران الكهربائي في المعارض العالمية، رغم أنها لن تتمكن من تلبية الطلب لأعداد الركاب والمسافات الطويلة.

وتؤكد فايننشال تايمز أن أكبر ما يحدث حاليا في صناعة الطيران هو

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

تجمع تقارير الخبراء على أن وتيرة تطوير البطاريات لن تسمح للطائرات الكهربائية الصديقة للبيئة بدخول ميدان المنافسة في الطيران التجاري على نطاق واسع قبل مرور عقود من الآن.

ويذهب البعض إلى أنها قد لا تتمكن من المنافسة على الإطلاق في ظل تطوير كفاءة استخدام الوقود في الأجيال الجديدة من الطائرات والمحركات، التي قد تواصل التفوق في محصلة مقاييس الجدوى الاقتصادية.

ربما على أصدقاء البيئة الاكتفاء بالتقدم على ذلك الجانب، مثل تطوير محركات رولز رويس "أترافان" التي من المقرر أن تدخل في عام 2025 وستكون لتزيد كفاءة استخدام الوقود بنسبة 10 بالمائة.

لكن ذلك من المستبعد أن يقلص البصمة الكربونية للطيران التجاري بسبب النمو الكبير المتوقع لحركة الطيران.

بالنسبة للذين يشعرون بالذنب بسبب بصمتهم الكربونية، فإن أحلامهم بالتحليق بطائرات كهربائية هادئة ونظيفة ومستدامة ستبقى مؤجلة لفترة طويلة.

وستكون مواصلة التحليق على ارتفاع 30 ألف قدم بطائرات تنفذ ثاني

تهدة أميركية مفاجئة للحرب التجارية مع الصين

والشيطان - أشاع إعلان مفاجئ من مكتب الممثل التجاري الأميركي أمس بتأجيل فرض رسوم جمركية على سلع صينية بقيمة 300 مليار دولار لمدة 3 أشهر ونصف حالة من النفاؤل في الأسواق والأوساط الاقتصادية العالمية.

وقال المكتب إن الرسوم البالغة نسبتها 10 بالمائة على منتجات صينية محددة، بينها أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف الخلوية، تم تأجيل فرضها إلى 15 ديسمبر المقبل، بعد أن كان الرئيس دونالد ترامب قد لوح بفرضها مطلع الشهر المقبل.

وجاء الإعلان بعد دقائق قليلة من إعلان وزارة التجارة الصينية أن نائب رئيس الوزراء ليو خه أجرى محادثة هاتفية مع مسؤولين تجاريين أميركيين، الأمر الذي يشير إلى إمكانية تحريك

النقاط العالقة في المحادثات الرامية إلى إبرام اتفاق تجاري شامل بين البلدين. وقال مكتب الممثل التجاري الأميركي في بيان إن المنتجات الأخرى التي سيتم تأجيل فرض الرسوم عليها إلى 15 ديسمبر تشمل أجهزة الكمبيوتر والهواتف والعباد الفيديو وشاشات الكمبيوتر وأنواعا من الأحذية والملابس. وأضاف المكتب أن مجموعة منفصلة من المنتجات سيتم استثنائها بالكامل "بناء على عوامل الصحة والسلامة والأمن القومي وعوامل أخرى".

ورحب المستثمرون في التكنولوجيا بانباء تلك الاستثناءات وهو ما دفع مؤشر ناسداك في بورصة نيويورك للصعود بنسبة 2.8 بالمائة، بينما قفزت أسهم شركة أبل بأكثر من 5 بالمائة، بعد أن كانت أجهزتها المنتجة في الصين ستخضع لتلك الرسوم.

ويرى محللون أن سبب تأجيل الرسوم قد لا يقتصر على تهدة الحرب التجارية، وأنه قد يكون بسبب الآثار المدمرة لتلك الرسوم على الشركات



ارتباك اقتصادي ينتظر إرادة سياسية



أسهم شركة أبل كانت من أكبر الراجين من إعلان تأجيل الرسوم الأميركية الجديدة